

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

شهر أبريل يشهد مزيداً من الانخفاض الملحوظ في النشاط التجاري إلى تراجع ملحوظ في ضغوط التضخم

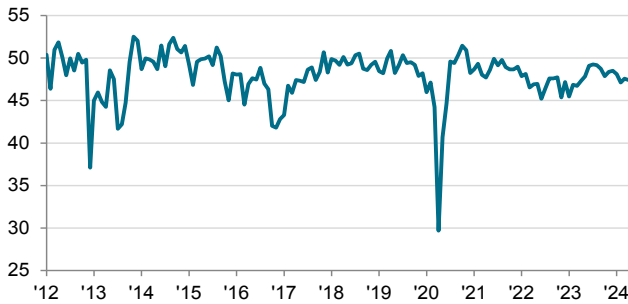
النتائج الأساسية:

انخفاض طفيف في وتيرة تراجع النشاط التجاري

ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأبطأ معدل منذ أكثر من ثلاث سنوات

تحسن توقعات النشاط التجاري إلى أعلى مستوى في ستة أشهر

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 4 إلى 22 أبريل 2024.

تعليق

قال فيل سميث، المدير المساعد للاقتصاد في S&P Global Market Intelligence:

"لا تزال ظروف الأعمال صعبة على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. ونعد قراءة مؤشر مدراء المشتريات لشهر أبريل البالغة 47.4 نقطة أقل من قراءة شهر مارس وحتى أقل من متوسط قراءات المؤشر على المدى الطويل، مما يعكس انخفاضاً متجدداً في التوظيف بالإضافة إلى انكماش مستمر في الإنتاج والطلبات الجديدة.

"لقد شهد الشهران الماضيان بعض التحولات الرئيسية في السياسات، وعلى الرغم من أننا لم نشهد بعد تأثيراً كبيراً على جانب النشاط التجاري، فقد كان هناك تأثير ملموس على ضغوط الأسعار التي واجهتها الشركات. أدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض السعر الرسمي للجنه مقابل الدولار الأمريكي، ولكن مع إعلان الشركات عن توفر أكبر للعملاء الأجنبية، فقد شهدنا في الواقع تباطؤاً في زيادة تكلفة الشراء مع انحسار الاختلال المحلي بين العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية. في المقابل، ارتفع متوسط أسعار مبيعات السلع والخدمات بمعدل أبطأ بكثير في شهر أبريل، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض التضخم الرئيسي في الأشهر المقبلة.

"لقد ارتفعت ثقة الشركات. ومع ذلك، وفي سياق البيانات التاريخية، فإن عدداً قليلاً جداً من الشركات يتوقع حدوث نمو خلال العام المقبل، في مؤشر على استمرار الحذر تجاه التوقعات المستقبلية."

أظهرت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لشهر أبريل استمرار التراجع في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، إلى جانب تراجع كبير في ضغوط التضخم. وانخفض النشاط التجاري مرة أخرى بشكل ملحوظ حيث علقت الشركات على صعوبة ظروف السوق، وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل التوظيف مرة أخرى. في الوقت نفسه، ساهم تحسن توافر العملة الأجنبية بفضل تدابير السياسات الأخيرة في انخفاض معدل تضخم التكاليف إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات. وبدوره، كان ارتفاع متوسط أسعار المبيعات هامشياً خلال الشهر.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

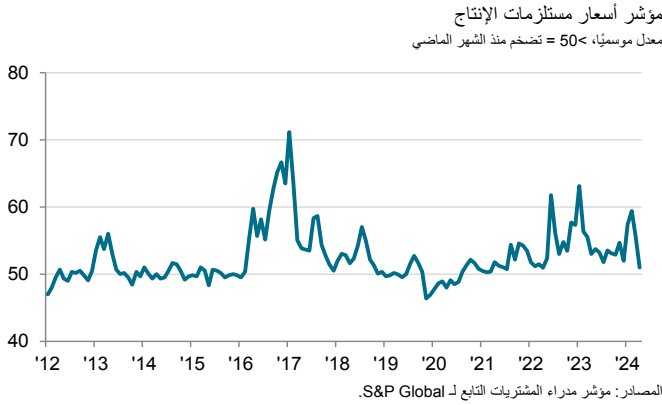
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي قراءة أقل من المستوى المحايد (50 نقطة) للشهر الحادي والأربعين على التوالي في شهر أبريل، حيث وصل إلى 47.4 نقطة. ويمثل هذا انخفاضاً عن قراءة شهر مارس البالغة 47.6 نقطة، وثاني أدنى قراءة في العام الماضي.

سجل النشاط التجاري انخفاضاً ملحوظاً آخر في بداية الربع الثاني من العام. وانخفض معدل الانكماش قليلاً للشهر الثاني على التوالي، لكنه ظل أسرع من المتوسط المسجل خلال سلسلة الانخفاض الحالية التي تمتد إلى شهر سبتمبر 2021. وتعكس هذه الصورة ما شهدته معدل الطلبات الجديدة، حيث أشار أعضاء اللجنة إلى أنها تراجعت بسبب ضعف الطلب وارتفاع الأسعار وأسعار الصرف المتقلبة. وفي الوقت نفسه، ظلت طلبات الصادرات الجديدة كما هي دون تغيير على نطاق واسع، بعد أن ارتفعت في شهر مارس للمرة الأولى منذ أكثر من عام.

وفي الوقت نفسه، شهد شهر أبريل تراجعاً آخر في التوظيف على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط، بعد ارتفاع طفيف في شهر مارس. وكان هذا الانخفاض هو الثالث خلال الأشهر الأربعة الماضية، ولكنه كان هامشياً في ظل اتجاهات التوظيف المتباينة على مستوى القطاعات الفرعية. وكان استعداد الشركات للتخلي عن موظفيها ناتجاً عن غياب الضغط على القدرات الإنتاجية، كما يتضح من حجم الأعمال غير المنجزة الذي كان مستقرًا على نطاق واسع.

كما خفضت الشركات نشاطها الشرائي في شهر أبريل، بما يتماشى مع التوجه المستمر منذ بداية عام 2022. في الوقت نفسه، ارتفع مخزون المشتريات، ولو بشكل هامشي، في ظل بعض التأخير في تسليم المشتريات. ومع ذلك، تراجع مستوى تعطل التوريد للشهر الثاني على التوالي وكان هامشياً بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد أظهرت دراسة شهر إبريل تراجعاً كبيراً في ضغوط التضخم. وسلطت الأدلة المنقولة الضوء على تأثير السياسات الأخيرة، التي تُعد من



بين العوامل التي أدت إلى تحسين توافر العملات الأجنبية. وبسبب تباطؤ ارتفاع أسعار المشتريات، انخفض المعدل الإجمالي لتضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوياته منذ شهر مارس 2021. ورفعت الشركات أجور الموظفين بسبب ضغط تكاليف المعيشة، لكن ذلك تمّ بأبطأ معدل منذ ثلاثة أشهر.

ومع تراجع الزيادات في التكاليف واستمرار محدودية الطلب، أظهرت الشركات قدرًا أكبر من التحفظ في التسعير خلال شهر أبريل، حيث تباطأ تضخم أسعار المنتجات إلى معدل هامشي كان الأضعف منذ عامين.

وأخيرًا، أظهرت أحدث البيانات ثقة أكبر بين الشركات غير المنتجة للنفط تجاه توقعات النشاط في العام المقبل. ووصل مستوى الثقة إلى أعلى معدلاته منذ ستة أشهر، مما يعكس التطلعات إلى استقرار سعر الصرف وانخفاض الأسعار وتحسن توافر المواد. ومع ذلك، ظلت درجة التفاؤل منخفضة في ضوء المعايير التاريخية.

الاتصال

سابرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالرود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.